

Distr.: General
31 October 2006
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون
البند ٨٥ من جدول الأعمال
التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات
السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي

التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في
سياق الأمن الدولي

تقرير الأمين العام

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢ ثانيا - الردود الواردة من الحكومات



ثانيا - الردود الواردة من الحكومات المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦]

تؤكد المكسيك مجددا على أنه من المستصوب التشجيع على إجراء مناقشات أوسع نطاقا بشأن الموضوع والمفاهيم ذات الصلة. وترى أنه من الممكن أن يعود إجراء مناقشات لتبادل الرأي في إطار اللجنة الأولى أو في المحافل المناسبة أو خلال حلقات دراسية بفائدة عظيمة على توضيح النهج والمصطلحات ذات الصلة.

وقد أعربت المكسيك عن تأييدها التام لتدابير اقترحتها بلدان أخرى بهدف زيادة أمن المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي. ومن الأمثلة على هذا الالتزام تصويتها المؤيد لقرارات بشأن الموضوع، مثل القرار الذي ما فتئ الاتحاد الروسي يقدمه لمدة ثماني سنوات إلى الجمعية العامة.

كما أشارت المكسيك على الدوام في إطار مؤتمر نزع السلاح إلى الحاجة الملحة إلى اعتماد برنامج عمل تشمل مواضيعه "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي"، وهو موضوع يعتبر ذا صلة بالمخاطر التي تتعرض لها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الموجودة في الفضاء.

وأيدت المكسيك إنشاء فريق الخبراء الحكوميين وفقا لما ينص عليه القرار ٣٢/٥٨، وشاركت فيه بجزء واحد. وأعد الفريق تقريرا لم يعتمد، لكنه شكل مع ذلك مساهمة في دراسة الموضوع. وتؤيد المكسيك مواصلة أعمال الفريق من أجل المضي قدما في إعداد وثيقة تتضمن توصيات عامة من شأنها الإسهام في إحراز تقدم في دراسة الموضوع وترى أن الجهود المبذولة ريثما يعاد إنشاء فريق الخبراء في عام ٢٠٠٩ قد تنصب على إجراء مزيد من المناقشات والتحليلات بشأن الموضوع.

وتؤيد المكسيك دراسة هذا الموضوع في إطار مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، وقد انضمت في هذا الصدد، خلال مؤتمر القمة المعقود في تونس في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، إلى توافق الآراء بشأن اعتماد وثيقة التزام قدمتها تونس، وردت فيها الفقرة ١٥ التالي نصها: "... **ونعترف كذلك** بضرورة مواجهة الفعالة للتحديات والتحديات الناتجة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض لا تتفق مع أهداف حفظ الاستقرار الدولي والأمن الدولي وبأنها يمكن أن تؤثر تأثيرا سيئا

على تكامل البنية التحتية في داخل الدول، مما يؤثر على أمن تلك الدول. لذلك من الضروري أن نعمل على منع إساءة استخدام موارد المعلومات وتكنولوجيا المعلومات لأغراض إجرامية وإرهابية، وذلك مع احترام حقوق الإنسان“.
